عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

مجلس محافظة درعا:
ما بين الداخل والخارج (2/2)
المسار الصعب

دراسة تحليلية

مسار الإدارة المحلية وتعزيز الممارسة الديمقراطية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 27 شباط/ فبراير 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

المحتويات

ملخص تنفيذي 2
تمهيد 3
مسار مجلس محافظة درعا 4
1. الإطار العام لتشكل مجالس المحافظات 4
2. آلية تشكيل مجلس محافظة درعا 4
3. القوى المشكلة لمجلس المحافظة 5
4. الجهات الداعمة لمجلس المحافظة 6
تقييم أداء مجلس محافظة درعا 7
1. البنية الإدارية 8
2. الجانب المالي 9
3. الجانب التنفيذي 9
4. الموارد البشرية والتأهيل 10
5. آليات الرقابة والمحاسبة 11
الخاتمة 12
الملحق 13

ملخص تنفيذي

تشكل مجالس المحافظات إحدى أهم البنى الإدارية للمعارضة السورية، وبغض النظر عن السياق الذي تشكلت فيه فإن أهميتها تتزايد لا سيما مع تزايد الاحتياجات وتشتت الجهود، واستكمالاً لدراسة مجلس محافظة درعا (1/2) تأتي هذه الدارسة لتقييم أداء المجلس الراهن بغية استخلاص الدروس وتحسين الأداء، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نجح المجلس الراهن مقارنة بسلفه في تعزيز قاعدة شرعيته وذلك من خلال إتاحة المجال لعدد أكبر من الفاعليات والقوى المحلية للمشاركة في عملية التشكيل، كما نجح في تعزيز عامل الثقة به نتيجة قربه من السكان المحليين.
- ساهم ضعف حضور المؤثرات الخارجية عند عملية التشكيل ووجود اتفاقات محلية حول قواعد المشاركة في اتساع نطاق المشاركة في عملية التشكيل.
- وفّرت طبيعة عمل المجلس القائمة على الإشراف والمتابعة أكثر منها على التدخل المركزي مناخاً إيجابياً للفاعليات والقوى القائمة في المحافظة للتعاون مع المجلس لتحقيق المصالح المشتركة.
- نجح المجلس في تأسيس آليات محاسبة ورقابة داخلية وخارجية تتوافق مع طابع البيئة التي يعمل بها، وإن لم تُوضع بعدُ في موضع الاختبار الجدي.
- لُوحِظ عدم اكتمال البنية الإدارية للمجلس حيث ما تزال في طور التأسيس، ويعود ذلك إلى ضعف اللوائح التنظيمية والهياكل الإدارية.
- يعاني مجلس المحافظة من قلة عدد الكوادر، وهي سمة تتشارك فيها المجالس المحلية، أما السبب فيعود إلى محدودية مصادر الدعم المالي وضعف التدريب.
- لم تتوفر مؤشرات كافية تؤكد تبنّي المجلس لخطة استراتيجية محدّدة بإطار تنفيذي وزمني واضح، وما صاغه المجلس لنفسه عبارة عن أهداف عامة تتمثل في ثلاث نقاط: 1) مأسسة العمل الخدمي في المناطق المحررة؛ 2) تنظيم إدارة مؤسسات الدولة؛ 3) تقديم الخدمات الأساسية.
- حقق المجلس في فترة زمنية قصيرة نتائج ملموسة تصب في تحقيق الأهداف السابقة، ورغم ذلك تبقى دون توقعات السكان المحليين، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى التباين بين حجم الاحتياجات المتزايد وقلّة الإمكانيات المتوفرة.

تمهيد

مع انتهاء ولاية مجلس محافظة درعا الأول بتاريخ 4-1-2014 برزت إشكالية انتقال السلطة في ظل عدم القدرة على إجراء انتخابات جديدة، ولتجاوز ذلك تمّ تداول حلول مؤقتة، كتمديد ولاية المجلس أو تكليفه بتسيير الأعمال، فاتُخِذ قرار بتاريخ 15-1-2014 باعتباره مجلس تسيير أعمال لحين انتخاب آخر وهو ما تم بتاريخ 2-9-2014 بمبادرة من الهيئات الفاعلة والمجالس المحلية في المحافظة بعد تعذّر الوصول إلى حل مع وزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة فيما يخص تنظيم عملية إعادة التشكيل. وتُظهر عملية إعادة تشكيل مجلس محافظة درعا إشكالية قائمة في حقل الإدارة المحلية للمعارضة السورية وهي التنافس حول الصلاحيات بين التيار المحلي ممثلاً بالهيئات المحلية وبين التيار الخارجي ممثلاً بالمعارضة السياسية والإدارية ودور كل منهما في تنظيم الإدارة المحلية للمعارضة.

تقسم هذه الدراسة إلى محورين، يتناول **الأول** مسار مجلس محافظة درعا بدأً باستعراض آلية تشكيله وأهم القوى المشاركة في هذه العملية إضافة إلى استعراض الجهات الداعمة له، فيما يتناول **المحور الثاني** تقييم أداء المجلس من الجوانب التالية: الإداري والمالي والموارد البشرية والتأهيل وآليات الرقابة والمحاسبة.

مسار مجلس محافظة درعا

قبل دراسة تشكيل مجلس محافظة درعا لا بد من استعراض موجز للنموذج الإداري الذي تقوم عليه مجالس المحافظات فيما إذا كانت تتبنى المركزية أو اللامركزية الإدارية.

1. الإطار العام لتشكل مجالس المحافظات

هنالك نمطين عامين لتشكّل مجالس المحافظات ولكل مبرراته، فاختلف تشكيل مجالس المحافظات لدى المعارضة السورية بين أحد النمطين التاليين:

1- **النمط الإنجلوساكسوني للإدارة المحلية**: وهو نمط يتسّم باللامركزية ويقوم على تعزيز استقلالية الوحدات المحلية واعتبارها آليات لإدماج المواطنين في السياسة وبما يحدّ من هيمنة السلطة المركزية في الأمور المحلية. وتشكّلت بعض المجالس المحلية وفق هذا النمط فأخذت على عاتقها ملء الفراغ الناجم عن غياب سيطرة النظام، وفي فترة لاحقة شكّلت اتحاداً طوعياً فيما بينها على مستوى المحافظة لتنسيق جهودها والقيام بمشاريع مشتركة، لا سيما مع تزايد الاحتياجات وتشتُّت الجهود.

2- **النمط الفرنسي للإدارة المحلية**: تقوم فلسفته على ربط الوحدات المحلية بالمركز واعتبارها آليات لتحقيق الاستقرار السياسي وذلك من خلال تعزيز قوة المركز. ووفقاً لهذا النمط تمّ تأسيس بعض المجالس المحلية بدعمٍ من أطراف خارجية دولية أو محلية من جانب قوى المعارضة السياسية. ولاحقاً تمّ العمل على إيجاد رابط تنظيمي فيما بينها لتتشكل مجالس المحافظات التي كانت مهمتها ضبط الكيان الإداري الناشئ ليخرجها من العشوائية إلى حالة من التنظيم المستقر، برغم أن ذلك لم ينجُ من ضغوط التنافس السياسي.

ورغم تباين فلسفة كلا النمطين وآليات عملهما، نشأت في الحالة السورية اعتمادية مزدوجة فرضها نقص الاكتفاء الكياني لكل منهما، فالمجالس المحلية الساعية لتعزيز استقلاليتها تفتقد التمويل الكافي لاستمراريتها، في حين تفتقد المجالس المؤسسة مركزياً للشرعية لكونها فرضت من أعلى، من هنا كان منشأ الاعتمادية وفق صيغة الشرعية مقابل الخدمات.

2. آلية تشكيل مجلس محافظة درعا

تظهر عملية إعادة تشكيل مجالس المحافظات إشكالية انتقال السلطة وهي عملية تجري في أجواء من التنافس المحلي غير المنضبط في أطر مؤسساتية مستقرة، فضلاً عن حضور المؤثر الخارجي الذي أمسى جزءً من المعادلات المحلية.

لم يخرج مجلس محافظة درعا عن السياق السابق، إذ مع انتهاء ولاية المجلس بتاريخ 4-1-2014 بدأت وزارة الإدارة المحلية كجهة مرجعية عملية إعادة التشكيل عبر إصدار سلسلة من القرارات والإجراءات الناظمة لذلك، بدأً من قرارها المؤرخ بـ 8-3-2014 المتضمن تشكيل لجنة لإدارة عمل المجلس لحين تشكيل مجلس جديد [1]، إلى إقرار اللجنة التحضيرية

[1] قرار وزارة الإدارة المحلية بتشكيل لجنة لتسيير أعمال مجلس محافظة درعا، التاريخ 8-3-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/nswKOC

ولجنة الطعون الانتخابية [2]. ونظراً لعدم تجاوب وزارة الإدارة المحلية مع مطالب المجالس المحلية والهيئات الفاعلة في محافظة درعا بخصوص آليات تشكيل مجلس المحافظة وخلافهم حول اللجنة التحضيرية، فقد لجأت الهيئات المحلية إلى تنظيم عملية الانتخاب بنفسها وفق أسس توافقت عليها، ويشار هنا إلى تأخر وزارة الإدارة المحلية في الاعتراف بالمجلس المنتخب بحجة عدم استكماله للأوراق القانونية، لتمارس ضغوط على الحكومة السورية المؤقتة من قبل عدة فاعليات تُرجمت بإصدار قرار من رئيسها بالاعتراف بالمجلس بتاريخ 17-12-2014[3].

3. القوى المشكلة لمجلس المحافظة

إن تتبع عملية تشكيل المجالس المحلية تساعد في فهم الآلية التي تدير بها المجتمعات المحلية شؤونها ومن هي القوى المؤثرة وكيف تتفاعل إراداتها في إطار تنافسها على الشرعية، الموارد. ومقارنةً بالمجلس السابق يتضح اتساع نطاق القوى المؤثرة في عملية التشكيل حيث ضمت كلاً من، المجالس المحلية ورابطة أهل حوران ونقابة المحامين الأحرار ونقابة المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين الأحرار وهيئة حوران الإسلامية (عطاء) ومجلس قيادة الثورة [4].

ويمكن القول إن هنالك جملة عوامل ساهمت في توسيع نطاق مشاركة القوى المحلية في تشكيل مجلس المحافظة أبرزها:

- وفّر ضعف حضور المؤثر الخارجي مناخاً لمشاركة القوى الداخلية التي قد لا تتفق بالضرورة مع سياسات الخارج، سواءً أكانوا جهات داعمة أو دول مجاورة أو جهات معارضة.
- وجود اتفاقات بين القوى المحلية حول قواعد المشاركة، آلياتها ومعاييرها.
- إدراك القوى المحلية لأهمية وجود مجلس للمحافظة مبني على مشاركة الجميع ليكون قادراً على مواكبة التطورات الميدانية لا سيما مع اتساع نطاق المناطق الخارجة عن سيطرة النظام.

---

[2] استغرقت عملية استكمال الإجراءات القانونية الوزارية لانتخاب مجلس محافظة جديدة قرابة الشهر بدء من تشكيل لجنة للطعون بتاريخ 20-3-2014 مهمتها استقبال الطعون على اللجنة التحضيرية وبخصوص تشكيل مجلس المحافظة عموماً http://goo.gl/Tbo5Lk، إلى إعلان الوزارة لأسماء اللجنة التحضيرية بتاريخ 22-3-2014 بعد اجتماع مع المكتب التنفيذي للمجلس السابق في مدينة اربد بالأردن http://goo.gl/llv9oyK، إلى إصدار الوزارة قراراً بإغلاق باب الطعون باللجنة التحضيرية بتاريخ 25-3-2014 http://goo.gl/O9wUQZK، ثم تمديد فترة استقبال الترشيحات للجنة التحضيرية بتاريخ 11-4-2014 http://goo.gl/UK4oWF، أخيراً إلى اعتماد اللجنة التحضيرية لانتخابات مجلس المحافظة بصيغتها النهائية بتاريخ 28-4-2014 http://goo.gl/idnYF0.

[3] نص قرار الحكومة المؤقتة القاضي باعتماد مجلس محافظة درعا ومكتبه التنفيذي، صفحة فيس بوك، وزارة الإدارة المحلية -الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية، تاريخ 17-12-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/8gf5pD، وهنا أصدرت مجموعة من الفاعليات بيانات تؤكد فيها على دعم مجلس المحافظة وتطالب بالاعتراف به من قبل الحكومة المؤقتة منها، اتحاد المجالس المحلية في محافظة درعا، قوى الحراك الثوري في الداخل، مؤسستي نبأ وبقين الإعلاميتين.....الخ للمزيد عن رواية تشكيل مجلس محافظة درعا أنظر الملحق. تفاصيل عملية تشكيل مجلس محافظة درعا

[4] أكد عضو اللجنة التحضيرية يعرب أبو سعيفان في حوار أجري معه على مشاركة القوى والهيئات الثورية على الأرض في عملية تشكيل مجلس المحافظة فعلى سبيل المثال كانت مشاركة هذه القوى في اللجنة التحضيرية وفق الآتي: يعرب أبو سعيفان **"نقابة المهندسين الزراعين والأطباء البيطريين الأحرار"**، إبراهيم العميان **"نقابة المحامين الأحرار"**، نور الدين الزوباني **"هيئة حوران الإسلامية عطاء"**، عبيدة أبو قويدر **"رابطة أهل حوران"**، شفيع أبا زيد **"قطاع درعا"**، نادر الشحادات **"القطاع الأوسط"**، ياسر الحنفي **"قطاع اليرموك"**، محمد الشرع **"قطاع القلعة"**، عادل العاصي **"قطاع الجيدور"**، أبو النور **"قطاع إزرع واللجاة"**.

4. الجهات الداعمة لمجلس المحافظة

شكل غياب مؤسسات الدولة وخدماتها وارتفاع كلف الصراع القائم عبئاً على المجالس المحلية زاد من حدته ضعف قدراتها التمويلية وبالتالي عجزها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية سواءً في مجال الخدمات والبنية التحتية أو في مجال الدعم الإغاثي، ويمكن تفسير ضعف القدرة التمويلية للمجالس المحلية بعدة أسباب أبرزها:

- اعتماد المجالس المحلية على موارد تمويلية خارجية غير مستقرة خاضعة لتجاذبات سياسية.
- ضعف اعتماد المجالس المحلية على مواردها المحلية.
- غياب المؤسساتية والشفافية الذي أدى إلى عمليات هدر واسعة، كما نتج عن ضعف الضبط في شبكات ضخ الدعم ظهور حالات فساد.
- ضعف قدرات المجالس على تنويع مصادر تمويلها واستجلاب الدعم إما نتيجة غياب المعلومات الكافية حول الجهات المانحة، أو لعدم مطابقتها لمعايير الجهات المانحة.

وإزاء تعدد الجهات المانحة للمجالس المحلية تبرز الحاجة إلى تصنيفها ضمن فئات لتسهيل عملية دراستها وأنماط تدخلها في دعم المجالس المحلية، وهنا يمكن الاعتماد على تصنيف البنك الدولي للهيئات المانحة بشكل عام والذي يتضمن [5]:

1. وكالات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA).
2. الوكالات التابعة للأمم المتحدة.
3. بنوك التنمية المتعددة الأطراف.
4. مؤسسات العمل الخيري الدولية.
5. الشركات العالمية.
6. المنظمات غير الحكومية الدولية.
7. المنظمات الكنسية أو الدينية الدولية.
8. المصادر القائمة في البلدان النامية. وتشمل على، أ) مصادر الجهات الحكومية كالوزارات أو إدارات الصحة والتعليم، فضلاً عن مصادر أجهزة الإدارة المحلية، ب) مؤسسات الأعمال المحلية، ت) مؤسسات العمل الخيري والصناديق الاستئمانية المستقلة المحلية، ث) مؤسسات العمل الخيري في المجتمعات المحلية. ج) نوادي الخدمات الاجتماعية والرابطات التي تقوم على العضوية.

ليس بالضرورة توفر جميع أشكال الهيئات المانحة المذكورة أعلاه في محافظة درعا، وقد أظهر البحث في مواقع الجهات الإغاثية والداعمة على شبكة الانترنت وجود 74 جهة مانحة مارست نشاط في المحافظة بشكل مباشر أو غير مباشر[6]،

[5] فئات الهيئات المانحة، موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت، رابط إلكتروني، http://goo.gl/zt6KCK

[6] نظراً لعدم وجود إحصائية رسمية بعدد الهيئات المانحة العاملة في محافظة درعا فقد تم اللجوء لشبكة الانترنت للبحث عن الجمعيات الناشطة في المحافظة، وقد أكد السيد معاذ قطيفان رئيس المكتب الإغاثي صعوبة إحصاء المنظمات العاملة في المحافظة لعدم وجود تراخيص لها.

أما بخصوص الجهات الداعمة التي تنسق مع مجلس المحافظة فهي[7]: رابطة أهل حوران، هيئة حوران الإسلامية (عطاء)، المنتدى السوري للأعمال، وحدة تنسيق الدعم، جمعية العون الصحي، هيئة التكفيل، لجنة إغاثة درعا، هيئة عطاء الإنسانية، سامز SAMS، مؤسسة سورية الخيرية-خير، هيئة العمري، يد بيد Hand in hand، هيئة الشام الإسلامية، تجمع غصن الزيتون، اتحاد المنظمات السورية والطبية والإغاثية UOSSM، تجمع إغاثة حوران (همم). أما أبرز الداعمين الماليين للمجلس إن لم يكونا الوحيدين فهما: الحكومة السورية المؤقتة والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية[8].

أما بخصوص آلية توفير الدعم فتقوم على تزويد الجهات المانحة بمشاريع تنموية وإغاثية وفق احتياجات المحافظة على أن يتم تنفيذ المشاريع بواسطة المجلس المحلية وذلك لتعزيز العمل المؤسساتي، علماً أن الدعم لا يتناسب مع حجم الاحتياجات القائم نظراً لارتفاع كلفة الضرر في المحافظة التي تعتبر أحد أبرز ساحات المواجهة مع النظام [9]. أما عن أسباب قلة الدعم فيلخّصها السيد محمد العمارين رئيس مكتب المشاريع بما يلي:

1. تهميش الجهات الداعمة بما فيها الحكومة المؤقتة لمجلس المحافظة وتركيز دعمها للشمال السوري [10].
2. صعوبة التواصل مع المنظمات الداعمة وتسويق المشاريع لها [11]، إضافة لاعتبارات ذات صلة بالأردن [12].

تقييم أداء مجلس محافظة درعا

تمارس المجالس المحلية ثلاثة وظائف أساسية وهي، تقديم الخدمات الأساسية والتنمية المحلية والتمثيل المحلي، وبقدر نجاح المجالس في تطبيق معايير الحكم الرشيد التي وضعها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة كالمشاركة وسيادة القانون والشفافية وسرعة الاستجابة والفاعلية والكفاءة والمحاسبة، فإنها تنجح في ترسيخ نفسها كمؤسسات بديلة تقطع مع عهد النظام. واستناداً لما سبق سيتم تقييم تجربة مجلس محافظة درعا من الجوانب

[7] مجلس محافظة درعا والهيئات الإغاثية يشكلون غرفة عمليات الجسد الواحد، موقع مجلس محافظة درعا على الفيس بوك، تاريخ 14-1-2015، رابط إلكتروني، http://goo.gl/XyO63x

[8] للمزيد مراجعة، خدمات المجلس المحلي في محافظة درعا لا تغطي أكثر من 30% من احتياجات المدنيين بسبب قلة الدعم المادي، حوار أجراه راديو الكل مع نائب رئيس مجلس محافظة درعا، تاريخ 18-1-2015، رابط إلكتروني http://goo.gl/SwVIrn

[9] للمزيد مراجعة، رئيس مجلس محافظة درعا في حوار مع "الاتحاد برس": حوران منكوبة .. وحاجتنا الأساسية الكهرباء والوقود، جريدة الاتحاد برس، تاريخ 17-1-2015، رابط إلكتروني http://aletihadpress.com/news/interviews/6529/

[10] يعزو د. ريان ناصر-مسؤول الرعاية الثانوية في القسم الصحي بوحد تنسيق الدعم-زيادة الدعم للشمال السوري مقارنة بالجنوب إلى حرية الحركة على الحدود مع تركيا مقارنة بالحدود مع الأردن، للمزيد مراجعة نص الحوار الذي أجراه راديو الكل مع الدكتور ريان، تاريخ 21-1-2015، رابط إلكتروني https://soundcloud.com/radioalkul/qairprwcjhoj، كما يعزو صادق العباس-رئيس المكتب الطبي في مجلس المحافظة- قلة الدعم في الجنوب مقارنة في الشمال إلى وجود مشاكل مع الجارة الشقيقة الأردن حيث لا توجد تسهيلات ودعم كافي لهذه المنظمات لكي تعمل على أرض المحافظة، للمزيد مراجعة نص الحوار الذي أجراه راديو الكل مع صادق العباس، تاريخ 22-1-2015، رابط إلكتروني https://soundcloud.com/radioalkul/ts0dol6qjvlw

[11] أشار مدير مكتب المشاريع السيد محمد العمارين إلى وجود صعوبة في تسويق المشاريع لدى الجهات المانحة التي تنشط في جزء كبير منها في الشمال السوري، ولتجاوز مشكلة التواصل معها تم تسمية مكتب للمحافظة في تركيا.

[12] أشار مدير مكتب الموارد البشرية في المحافظة السيد أسامة البردان إلى عدم تعاون الأردن مع مجلس المحافظة والتأسيس لقنوات تواصل مؤسساتية تضمن للمحافظة حقوقها، وهنا يتساءل عن سبب الموقف الأردني، فهل يعود إلى تقصير من قبل الحكومة المؤقتة في فتح قنوات تواصل مع الأردن، أم أن ذلك يعود إلى قرار سياسي تتمسك فيه الأردن وهو أن نظام الأسد لا يزال قائماً؟

التالية، البنية الإدارية، المالي، التنفيذي، الرقابي، الموارد البشرية والتأهيل، لمعرفة مدى تطبيق المعايير السابقة، وما هي التحديات التي تحول دون ذلك.

1. البنية الإدارية

ما تزال البنية الإدارية لمجلس المحافظة غير مستقرة حيث يلاحظ أنّ بعض المديريات المركزية والمكاتب التخصصية تفتقد توصيف لهياكلها التنظيمية، وهو ما أكده السيد أسامة البردان مدير مكتب الموارد البشرية [13]، كذلك يلحظ وجود عدم تطابق في بنية المكتب التنفيذي بين ما أُعلِن عنه في نص المادة (41) من اللائحة التنفيذية لمجلس محافظة بأنه مكوّن من ستة مكاتب تخصصية وعدد من اللجان الدائمة (المادة 67) [14]، وبين ما أعلن عنه اجتماع مجلس المحافظة بتاريخ 2-9-2014 بأنه مؤلف من 13 مكتب تخصصي [15].

ولذلك يمكن القول إن البنية الإدارية لمجلس المحافظة ما تزال في طور التأسيس، وهو ما أكّد عليه مدير مكتب الموارد البشرية، ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- **عدم اكتمال اللوائح الإدارية والتنفيذية والتشريعات القانونية** الناظمة لعمل المجالس المحلية وتناقضها بين لوائح صادرة عن المركز (وزارة الإدارة المحلية) وأخرى تعتمدها مجالس المحافظات والمجالس الفرعية [16].
- **فقدان الاستقرار:** تعمل المجالس المحلية في بيئة غير مستقرة ومستهدفة من قبل قوات النظام وهو ما لا يساعدها على استكمال بناء هياكلها الإدارية واستقطاب كوادر لها.
- **قلة الدعم المالي:** إن عدم توفر موارد مالية ينعكس سلباً على استكمال الكادر الوظيفي المكلف تسيير المجالس المحلية وهو ما يبقي بعض المكاتب والهيئات واللجان غير مفعلة، وعلى سبيل المثال تم تجميد دائرة التدريب والتطوير في مكتب الموارد البشرية لعدم توفر موظفين بأجر [17].

---

[13] أفاد مدير مكتب الموارد البشرية السيد أسام البردان بإشكالية نقص اللوائح التنظيمية والإدارية الناظمة لعمل المجالس المحلية حيث قال:" بعد تواصل مكتب الموارد البشرية وبعض المكاتب الأخرى مع الحكومة المؤقتة والوزارات المختصة تم تزويدنا بهيكلية لمكتب الموارد البشرية وبعض المكاتب الأخرى مثل الخدمات، الشؤون القانونية، المالي، وعند السؤال عن هيكلية بعض المديريات المركزية والمكاتب الأخرى التي لم نزود بها تم إجابتنا بأنها لم تكتمل بعد، وعند توجيه كتاب رسمي لوزارة الإدارة المحلية نستفسر فيه عن وجود نظام داخلي ناظم لعمل المؤسسة ونظام شؤون العاملين لم نتلقى إلا اللائحة التنفيذية الصادرة عن وزارة الإدارة المحلية".

[14] اللائحة التنفيذية لتشكيل المجالس المحلية المعتمدة من قبل مجلس محافظة درعا، موقع مجلس محافظة درعا على الفيسبوك، تاريخ 26-11-2014، رابط إلكتروني: http://goo.gl/sHQJmu

[15] محضر اجتماع مجلس محافظة درعا، موقع اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 4-9-2014، رابط إلكتروني، http://goo.gl/j2eqE8

[16] وفي هذا الصدد يقول عضو اللجنة التحضيرية السيد يعرب أبو سعيفان: "إن النظام الداخلي الذي اعتمدناه في مجلس محافظة درعا هو النظام الداخلي الصادر عن وزارة الإدارة المحلية مع تعديلات تتوافق مع فكر الثورة ونهجها وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، حيث أن الوزارة اعتمدت المثالية في عملها ولم تكلف نفسها عناء وضع نظام داخلي للمناطق المحررة وبما يتوافق مع واقعها".

[17] في هذا الإطار يقول مدير مكتب الموارد البشرية أنه قد تم مخاطبة الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية بكتاب رسمي بتاريخ 12-1-2015 مفاده أن المكتب ومجلس المحافظة لم يتلقوا رواتب أو أجور موظفين. كما أكد مدير المكتب الإعلامي مالك الزوباني بأن العمل تطوعي وبامتياز دون وجود رواتب لأعضاء المكتب الإعلامي.

2. الجانب المالي

تشير البيانات المتوفرة على موقع المجلس على الفيسبوك إلى وجود إشعارات استلام مبالغ مالية توثّق المبالغ المستلمة من قبل مجلس المحافظة من الجهات الداعمة [18]، والحصص المالية المقدمة للمجالس المحلية الفرعية وفق معايير محددة[19]، كما تظهر البيانات وجود آلية رسمية لتسليم الدعم للمجالس الفرعية [20]، أما آليات التوثيق المعتمدة فتتضمن، مقاطع فيديو، صور ثابتة، بيانات التسليم، فواتير شراء، في حين لم تتوفر البيانات الدالّة على آلية الصرف المعتمدة أو وجود ميزانية محددة للمجلس.

3. الجانب التنفيذي

وضع مجلس محافظة درعا خطوطاً عامة لعمله أكثر من أن تكون استراتيجية محددة بخطة تنفيذ ذات إطار زمني واضح، ويمكن تحديد الإطار العام لعمل المجلس في النقاط التالية:

- مأسسة العمل الخدمي في المناطق المحررة [21].
- تنظيم إدارة مؤسسات الدولة وحمايتها والإشراف عليها.
- تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين لا سيما في القطاعات التالية، الإغاثي والطبي [22]، والبنية التحتية [23].

عمل مجلس المحافظة على ترجمة هذه الأهداف إلى سياسات تنفيذية مستفيداً من عاملين أساسين، الشرعية التي نالها من الهيئات الفاعلة والمجالس المحلية، قرب المجلس من أصحاب المصلحة واحتياجاتهم انطلاقاً من عمله في الداخل. وعلى سبيل المثال، نجح مجلس المحافظة في تشكيل غرفة الجسد الواحد مع ستة عشرة من المنظمات والهيئات الإغاثية العاملة في محافظة درعا لتنسيق الجهود وإيصال المساعدات الإغاثية للمتضررين من سوء الأحوال الجوية، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المكتب الإغاثي لمجلس المحافظة وعدد من المنظمات الإغاثية بهدف تنسيق الجهود الإغاثية على مستوى المحافظة. إضافة إلى ذلك فقد وقّع مجلس المحافظة على مذكرات تفاهم مع عدد من المديريات المشكلة على

[18] إيصال استلام مالي لمبلغ 500 ألف دولار أمريكي من الحكومة المؤقتة، الموقع الرسمي لمجلس المحافظة على الفيسبوك، تاريخ 29-11-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/z8l0Qs.

[19] دراسة حول توزيع المبلغ الإغاثي على مدن وبلدات حوران، الموقع الرسمي لمجلس المحافظة على الفيسبوك، تاريخ 11-12-2014، رابط إلكتروني، http://goo.gl/3r9TMVK، http://goo.gl/c9blYz، http://goo.gl/lWi9uU، http://goo.gl/YiGksa، http://goo.gl/KpNaJ4.

[20] كتاب إداري موجه من مجلس المحافظة للمجالس المحلية الفرعية بضرورة مراجعة مجلس المحافظة لاستلام الدعم المقرر للمشاريع، الموقع الرسمي لمجلس المحافظة على الفيسبوك، تاريخ 6-11-2014، رابط إلكتروني، http://goo.gl/NU7uT4، كتاب إداري موجه من مجلس المحافظة للمجالس الفرعية بضرورة موافاة المجلس بالتوثيقات، الموقع الرسمي لمجلس المحافظة على الفيسبوك، تاريخ 22-11-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/O701XD

[21] بهدف ملامسة هموم الناس والاستجابة لاحتياجاتهم .. مجلس محافظة درعا، من الخارج إلى الداخل، جريدة عنب بلادي، تاريخ 27-11-2014، رابط إلكتروني http://enabbaladi.org/archives/23061

[22] للمزيد مراجعة، المكتب الإغاثي في مجلس محافظة درعا يحدث غرفة عمليات لتأمين المواد الإغاثية من الجهات الداعمة، حوار أجراه راديو أنا مع رئيس مجلس محافظة درعا، تاريخ 15-1-2015، رابط إلكتروني http://goo.gl/XrW7Eo

[23] أشار نائب رئيس مجلس محافظة درعا السيد محمد المذيب في حوار أجري معه إلى سعي المجلس لتأهيل المؤسسات والإدارات القائمة وذلك لإعادة البنية التحتية للمناطق المحررة.

أرض حوران لتنظيم العمل المؤسساتي والخدمي [24]. ولا نغفل دور المجلس في الإشراف على تأسيس المجالس المحلية الفرعية [25].

وفيما يتعلق بتنظيم إدارة مؤسسات الدولة وحمايتها فيتم ذلك من خلال التعاون مع الفصائل العسكرية العاملة على الأرض حيث وجه مجلس المحافظة كتاباً للفصائل المقاتلة في حوران بضرورة حماية الممتلكات العامة من النهب والخراب[26]، وقد تعاون لواء المعتز بالله في هذا الخصوص [27]. أما بخصوص تقديم الخدمات الأساسية في مجال الإغاثة والطبي، فقد نجح المجلس في تغطية 30% من احتياجات المتضررين جراء العاصفة الثلجية في حين تكفلت الهيئات والمنظمات الإغاثية في غرفة الجسد الواحد بتغطية باقي الاحتياجات [28]، كما قدم المجلس الدعم الطبي للمشافي الميدانية والنقاط الطبية المنتشرة في المحافظة [29]، وعمل المجلس على دعم عدد من المشاريع في قطاع الخدمات والبنية التحتية[30]. ورغم ما تم العمل على إنجازه لتحقيق الأهداف السابقة إلا أنه يبقى دون توقعات المواطنين ويمكن أن يعزى ذلك إلى التباين بين حجم الاحتياجات المتزايد وبين قلة الإمكانيات المتاحة.

4. الموارد البشرية والتأهيل

يعاني مجلس محافظة درعا ضعفاً في الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، وهي سمة عامة تتشارك بها المجالس المحلية للمعارضة السورية، ويتجلى هذا الضعف فيما يلي:

أ- **قلة الكوادر**: إن إدارة شؤون محافظة درعا التي خرجت كثير من مناطقها عن سيطرة النظام يتطلّب عدداً من الكوادر لتغطية كافية المجالات الخدمية في حين يلحظ عدم اكتمال الكادر الوظيفي للمكاتب التخصصية، ويفسّر البعض قلة عدد الكادر بطبيعة دور المجلس القائم على الإشراف والمتابعة والتنسيق وترك مهام التنفيذ للمجالس المحلية الفرعية والهيئات الفاعلة والمديريات المنتشرة في محافظة درعا [31]، في حين يفسّرها البعض الآخر بقلّة الدعم المالي المخصّص لدفع رواتب للكوادر [32].

---

[24] الاتفاق على توقيع مذكرات تفاهم بين مجلس محافظة درعا وبين المديريات المشكلة على ارض حوران لتنظيم العمل المؤسساتي والخدمي، موقع مجلس محافظة درعا على الفيسبوك، تاريخ 25-9-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/gvNGpf

[25] مصادقة مجلس محافظة درعا على انتخاب المجلس المحلي في بلدة اليادودة، الموقع الرسمي لمجلس محافظة درعا على الفيسبوك، تاريخ 6-1-2015، رابط إلكتروني http://goo.gl/bwlDrn

[26] كتاب موجه للفصائل المقاتلة بخصوص حماية الممتلكات العامة، الموقع الرسمي لمجلس المحافظة على الفيسبوك، تاريخ 16-11-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/Q2TggC

[27] كتاب شكر وتقدير من مجلس محافظة درعا لقيادة لواء المعتز بالله، الموقع الرسمي لمجلس المحافظة على الفيسبوك، تاريخ 14-12-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/VqR8JQ

[28] خدمات المجلس المحلي في محافظة درعا لا تغطي أكثر من 30% من احتياجات المدنيين بسبب قلة الدعم المادي، حوار أجراه راديو أنا مع نائب رئيس مجلس محافظة درعا، تاريخ 18-1-2015، مرجع سابق.

[29] للمزيد مراجعة، دور المجلس المحلي في دعم القطاع الطبي في درعا، حوار أجراه راديو أنا مع مدير المكتب الطبي في مجلس المحافظة، تاريخ 25-1-2015، رابط إلكتروني https://soundcloud.com/radioalkul/ts0dol6qjvlw

[30] صرف مبالغ مالية كمساعدة لبعض المشاريع الواردة من المجالس المحلية الفرعية، الموقع الرسمي لمجلس المحافظة على الفيسبوك، تاريخ 2-11-2015، رابط إلكتروني http://goo.gl/YlWXXh

[31] أوضح الدكتور صادق العباس مدير المكتب الطبي في حوار أجري معه إلى أن قلة عدد كادر المكتب الطبي يعود إلى طبيعة عمل المكتب وهي الإشراف ومتابعة عمل مديرية الصحة والمشافي الميدانية.

[32] في هذا الشأن يتحدث السيد أسامة البردان مدير مكتب الموارد البشرية بالقول: "تمت الموافقة على خطة لتوظيف 45 شخص موزعين على مكاتب المجلس والمديريات وفق معياري الحاجة والأولوية فكان حصة مكتب الموارد البشرية 4 موظفين، ولانتقاء الموظفين تم تشكيل لجنة مؤلفة من ستة أشخاص تضم الاختصاصات التالية: قانون،

ب- **ضعف التدريب:** يعاني مجلس المحافظة من ضعف ملموس في موضوع الدورات التدريبية الموجهة لرفع سوية العاملين في المجالس المحلية وتزويدهم بالخبرات الضرورية، ويعود السبب في ذلك إلى مشاكل لوجستية ومالية تحول دون إقامة مراكز تدريب داخل المحافظة ومشاركة العاملين في المجلس في دورات خارجية [33].

5. آليات الرقابة والمحاسبة

تتنوع آليات الرقابة وفقاً لنص اللائحة التنفيذية الصادرة عن مجلس محافظة درعا [34]، حيث ورد في الباب السابع/ الفصل الأول مسألة تنظيم الرقابة على المجالس المحلية حيث تخضع لنوعين من الرقابة، رقابة رسمية وشعبية الغاية منهما التأكد من مدى تقيد المجالس المحلية ومكاتبها التنفيذية ولجانها بأحكام الشريعة الإسلامية وبالأنظمة المحددة لسير عمل المجالس ومدى انطباق الأعمال والقرارات الصادرة عن هذه المجالس ومكاتبها التنفيذية مع مقتضيات المصلحة. إضافةً إلى ما سبق يلحظ نوع من الرقابة المسبقة تمارسها اللجنة الثورية (المادة 4/67) لجهة دراسة طلبات التوظيف والتحقق من السيرة الثورية لكل موظف. أما آلية المحاسبة والاستجواب فقد نصت عليها المواد من (68-76) المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لمجلس المحافظة.

وقد أوضح نائب رئيس مجلس محافظة درعا السيد محمد المذيب آلية الرقابة بقوله: "تتولى لجنة الرقابة الداخلية بالمجلس التفتيش على كافة الأمور المالية والإدارية وتلقي الشكاوى وفي حال ثبوت وجود مخالفة يتم توجيه العقوبة وفق شكلين إما مسلكية أو يتم إحالة الملف إلى دار العدل [35] إذا كانت المخالفة جنائية". ويضيف: "لم تحصل إلى غاية الآن أي مخالفة مسلكية أو جنائية داخل مجلس محافظة درعا، إلا أن الأمر يختلف في المجالس المحلية الفرعية حيث توجد مخالفات بسيطة وقد تمّ رفعها لمجلس المحافظة والتعاطي معها" [36].

إدارة أعمال، اقتصاد، عضو من المكتب المختص، عضو من اللجنة الثورية على أن يرأسها مدير مكتب الموارد البشرية، وتم تقسيم العلامات لاختيار الموظفين ما بين أعضاء اللجنة والعضو صاحب المكتب المختص الذي له 25% من العلامة الكلية في اختيار المرشح المخصص لعضوية المكتب، ونظراً لعدم توفر ميزانية كافية فقد تم اعتماد مباشرة 23 موظف من أصل 45 كان نصيب مكتب المواد البشرية منهم موظفين فقط، وتجدر الإشارة إلى أن التوظيف يتم بناء على عقود مؤقتة مدتها 3 أشهر وذلك لعدم وجود ميزانية دائمة لتغطية هذا البند".

[33] أوضح مدير المكتب الإعلامي السيد مالك الزوباني إلى عدم خضوع أفراد المكتب الإعلامي لدورات تدريب في الخارج في ظل تهميش لإعلامي الداخل، ولتعزيز سوية العاملين في المكتب الإعلامي أشار السيد مالك إلى مسعى المكتب الإعلامي لإقامة دورة تدريبية للعامين في المجال الإعلامي في مهارات الإعلام التلفزيوني والتقارير الصحفية ومهارات التصوير، وذلك بمبادرة تطوعية من قبل إخصائيين وخريجي إعلام متواجدين في المحافظة وإن كان يأمل بوجود نوع الدعم المادي لهم كأجور التنقل ومكافأة مادية للمتدربين.

[34] للمزيد حول آليات الرقابة مراجعة اللائحة التنفيذية لتشكيل المجالس المحلية المعتمدة من قبل مجلس محافظة درعا/ الباب السابع، الفصل الأول، المواد من (82 إلى 89). مرجع سابق

[35] دار العدل... توحد لمحكمتي الكوبرا وغرز في درعا، شبكة شام، تاريخ 29-11-2014.رابط إلكتروني http://goo.gl/DdY0JM

[36] حوار أجري مع السيد محمد المذيب نائب رئيس مجلس محافظة درعا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

الخاتمة

حقّق مجلس محافظة درعا نتائج ملموسة فيما يتعلّق بتعزيز شرعيته وحضوره في المحافظة، وذلك من خلال إتاحة المجال لمشاركة طيف أوسع من الهيئات المحلية في عملية تشكيله وممارسة الرقابة على أدائه، إضافة إلى قربه من أصحاب المصلحة المباشرين وتواصله الدائم معهم، وهو ما أوجد انطباعاً إيجابياً عنه لدى السكان المحليين. كما نجح المجلس في تأسيس آليات محاسبة ورقابة داخلية وخارجية تتوافق مع طابع البيئة التي يعمل بها المجلس وإن لم تُوضع بعد في موضع الاختبار الجدي، وقد وفّرت طبيعة عمل المجلس القائمة على الإشراف والمتابعة أكثر منها على التدخلية-المركزية مناخاً إيجابياً للفاعليات والقوى القائمة في المحافظة على التعاون مع المجلس لتحقيق المصالح المشتركة. بالمقابل كان أداء المجلس دون المستوى المأمول منه فيما يتعلق بتلبية احتياجات سكان المحافظة، إذ يعاني من ضعفٍ في الكفاءة والفاعلية وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية حيث بقيت إطاراً عاماً دون أن تتجسد خطةً تنفيذية ذات جدول زمني محدّد.

ويمكن القول إن تطوير أداء المجلس ونجاحه في إدارة شؤون المحافظة وتنميتها رهنٌ لقدرته على مواجهة التحديات التالية:

- محدودية التمويل الذي لا يغطي كل الاحتياجات القائمة فضلاً عن عدم تنوع مصادره خارج إطار الحكومة المؤقتة والائتلاف الوطني.
- قلّة الكادر المؤهل لشغل عضوية المكاتب التخصصية واللجان الفرعية والمديريات المنتشرة في المحافظة.
- استمرار النزاع وارتفاع عدد الضحايا وهو ما يغلّب الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة على الاعتبارات التنموية طويلة الأمد.
- محدودية تعاون الحكومة الأردنية بشكل كافٍ مع مجلس المحافظة لتلبية احتياجاتها من المواد الأساسية لا سيما المحروقات والطحين.
- تركيز المجلس على النشاطات الإغاثية المستعجلة أكثر من مشاريع البنية التحتية المهيئة لاستقرار المجتمعات المحلية.

الملحق

تفاصيل عملية تشكيل مجلس محافظة درعا

مع انتهاء ولاية المجلس بتاريخ 4-1-2014 بدأت وزارة الإدارة المحلية كجهة مرجعية عملية إعادة التشكيل عبر إصدار سلسلة من القرارات والإجراءات الناظمة لذلك، بدأً من قرارها المؤرخ بـ 8-3-2014 المتضمن تشكيل لجنة لإدارة عمل المجلس لحين تشكيل مجلس جديد [37]، إلى إقرار اللجنة التحضيرية ولجنة الطعون الانتخابية [38].

رفضت لجنة الطعون إقرار اللجنة التحضيرية إثر طُعون قُدِمت بحق العديد من أعضائها، إلا أن الوزارة أصدرت قرار باعتماد اللجنة نفسها مضافاً إليها اسمين وهو ما دفع لجنة الطعون لرفضها من جديد [39]. وإزاء عدم تجاوب الوزارة وإصرارها على اللجنة التحضيرية التي شكلتها تم عقد عدة اجتماعات للمجالس المحلية والهيئات الفاعلة في المحافظة لاستمزاج الرأي بخصوص تشكيل لجنة تحضيرية من الداخل، وبالفعل صدر إعلان من جانب رؤساء المجالس المحلية في محافظة درعا [40] يقضي بتشكيل لجنة تحضيرية بتاريخ 11-5-2014 مؤلفة من 12 شخصية تبين أن أربعة أسماء منها متواجدة في اللجنة التحضيرية التي أقرتها الوزارة وهم السادة: نور الدين الزوباني، يعرب أبو سعيفان، جمال التركماني، إبراهيم العميان [41].

استمرت وزارة الإدارة المحلية باعتماد اللجنة التحضيرية التي أقرتها حيث وجهت لها كتاباً بتاريخ 6-6-2014 ينص على ضرورة تزويد الوزارة بتقرير الأعمال التي قامت بها لصالح إعادة تشكيل مجلس المحافظة، كما تضمن الكتاب نصاً يقضي بإيقاف عمل اللجنة التحضيرية في حال عدم التجاوب، وعندئذ سيصار إلى تشكيل لجنة وزارية لمتابعة مجريات انتخابات

---

[37] قرار وزارة الإدارة المحلية بتشكيل لجنة لتسيير أعمال مجلس محافظة درعا، التاريخ 8-3-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/nswKOC

[38] استغرقت عملية استكمال الإجراءات القانونية الوزارية لانتخاب مجلس محافظة جديدة قرابة الشهر بدء من تشكيل لجنة للطعون بتاريخ 20-3-2014 مهمتها استقبال الطعون على اللجنة التحضيرية وبخصوص تشكيل مجلس المحافظة عموماً http://goo.gl/Tbo5Lk، إلى إعلان الوزارة لأسماء اللجنة التحضيرية بتاريخ 22-3-2014 بعد اجتماع مع المكتب التنفيذي للمجلس السابق في مدينة اربد بالأردن http://goo.gl/llv9oyK، إلى إصدار الوزارة قراراً بإغلاق باب الطعون باللجنة التحضيرية بتاريخ 25-3-2014 http://goo.gl/O9wUQZK، ثم تمديد فترة استقبال الترشيحات للجنة التحضيرية بتاريخ 11-4-2014 http://goo.gl/UK4oWF، أخيراً إلى اعتماد اللجنة التحضيرية لانتخابات مجلس المحافظة بصيغتها النهائية بتاريخ 28-4-2014 http://goo.gl/idnYF0.

[39] حديث أجري مع عضو اللجنة التحضيرية السيد يعرب أبو سعيفان بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أكد أن وزارة الإدارة المحلية آنذاك لم تلعب دوراً إيجابياً في عملية انتخاب مجلس محافظة درعا.

[40] نص قرار رؤوساء المجالس المحلية باعتماد اللجنة التحضيرية من أعضاء الداخل، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 13-5-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/ekoB9Q ، http://goo.gl/Mhy9lx، http://goo.gl/UxergZ، وقد تم تفويض كل من المهندس يعرب أبو سعيفان والمحامي إبراهيم العميان بالتواصل مع الفاعليات فيما يخص عمل اللجنة وقد ترأس اللجنة التحضيرية السيد عادل العاصي.

[41] أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية الجديدة، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 11-5-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/gNXQ8J، وقد أوضح رئيس مجلس محافظة درعا د. يعقوب العمار عملية تشكيل اللجنة التحضيرية بقوله: تتألف محافظة درعا من ستة قطاعات هي: الجيدور والأوسط واليرموك والمدينة والقلعة وإزرع، وقد تم تشكيل لجنة تحضيرية من الشباب الناشطين الذين يتمتعون بسيرة مقبولة وطرحت الأسماء للتصويت ليكونوا ممثلين عن كل قطاع، ومن ثم اختير خمسة ممثلين عن النقابات والمنظمات الفاعلة على الأرض ليصل العدد النهائي إلى أحد عشر شخصاً"، المصدر: جريدة عنب بلادي، يهدف ملامسة هموم الناس والاستجابة لاحتياجاتهم .. مجلس محافظة درعا، من الخارج إلى الداخل، العدد 144، تاريخ 23-11-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/S3wQaL

مجلس محافظة درعا، وهو ما تم بالفعل [42]. ونظراً لعدم تجاوب اللجنة التحضيرية مع الوزارة فقد تم تأسيس لجنة وزارية بتاريخ 16-6-2014 لمتابعة الإشراف على انتخابات مجلس المحافظة تفادياً للتأخير [43]، حيث حاولت اللجنة التواصل مع الفاعليات والمجالس المحلية في محافظة درعا ولكنها لم تتلقى أي استجابة وفق تعبير الوزارة [44].

قامت اللجنة التحضيرية المشكلة في الداخل بالإشراف على عملية تشكيل مجلس المحافظة وذلك بوضع معايير العضوية وعدد الممثلين لكل قطاع[45]، ويشرح د. يعقوب العمار رئيس مجلس محافظة درعا آلية عمل اللجنة بقوله [46]: "قامت اللجنة التحضيرية بترشيح أعضاء الهيئة العامة للمجالس المحلية بمعدل ممثل واحد لكل 10 آلاف، ليصل العدد إلى 146 عضواً، اثنان منهم من المنظمات الفاعلة، ومن ثم قام هؤلاء الأعضاء بترشيح 35 عضواً منهم ليكونوا أعضاءً في المجلس إضافة لـ 11 عضواً في اللجنة التحضرية، إلا أنه لا يحق لهم الترشح لمنصب داخل المجلس، ومن ثم تم انتخاب 16 عضواً منهم كأعضاء في المكتب التنفيذي، من بينهم رئيس المجلس ونائبه وأمين السر، وتم تعيين 13 عضواً مدراء المكاتب (التربية، الطبي، القانوني، الخدمات، شؤون المهجرين، النقابات المهنية، العلاقات العامة، المالي، الإعلامي)". أما بخصوص لجنة الطعون فقد استمرت نفس اللجنة التي شكلتها الوزارة بممارسة مهامها [47].

مددت اللجنة التحضيرية الفترة الزمنية الخاصة باستقبال ترشيحات المجالس أكثر من مرة [48]، وربما أعاقت المشاكل اللوجستية والأمنية التواصل بين المجالس ومندوب اللجنة التحضيرية في كل قطاع [49]، وهو ما اقتضى التمديد لإتاحة

---

[42] نص كتاب وزارة الإدارة المحلية الموجه للجنة التحضيرية، صفحة فيس بوك، وزارة الإدارة المحلية -الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية، تاريخ 8-6-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/N8oJ4z.

[43] نص قرار وزارة الإدارة المحلية القاضي بتشكيل لجنة وزارية للإشراف على انتخاب مجلس المحافظة، صفحة فيس بوك، وزارة الإدارة المحلية -الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية، تاريخ 19-6-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/nWQT4A،

[44] بمتابعة منشورات اللجنة التحضيرية المشكلة في الداخل فقد تم الحصول على صورة كتاب موجه من قبل اللجنة لوزارة الإدارة المحلية يستعرض تقرير عمل اللجنة التحضيرية الذي قامت به وبما لا يتطابق مع رواية وزارة الإدارة المحلية بعدم وجود تجاوب، للمزيد، تقرير عمل اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 9-6-2014، رابط http://goo.gl/TtaoV3

[45] معايير العضوية وفق اللجنة التحضيرية، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 11-6-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/DDsq8F.

[46] جريدة عنب بلادي، يهدف ملامسة هموم الناس والاستجابة لاحتياجاتهم .. مجلس محافظة درعا، من الخارج إلى الداخل، العدد 144، تاريخ 23-11-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/S3wQaL، وقد فصل عضو اللجنة التحضيرية يعرب أبو سعيفان في حوار أجري معه آلية التشكيل: "قسمت درعا لست دوائر انتخابية وهي، قطاع درعا، الجيدور، الأوسط، اليرموك، القلعة، إزرع، لكل 10 آلاف نسمة مرشح لعضوية الهيئة العامة (146 عضو)، التي تقوم بانتخاب الأمانة العامة وفق الآتي: مرشح لكل عشرين ألف نسمة (34 عضو) يضاف لهم مرشح النقابات والهيئات إضافة إلى أعضاء اللجنة التحضيرية ليصبح المجموع 46 عضو يقومون بدورهم بانتخاب أعضاء المكتب التنفيذي المكون من 16 عضو".

[47] قرارات لجنة الطعون بالنظر ببعض الترشيحات، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لانتخابات مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 17-8-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/HVhSMV، http://goo.gl/S6sqWwK، http://goo.gl/u1OnN3، http://goo.gl/4vUSFw

[48] مددت اللجنة التحضيرية طلبات الترشيح الخاصة بالمجالس لغاية 26-6-2014 بعد أن كانت محصورة بالفترة الممتدة بين 13-6-2014 و 19-6-2014، كما لجأت للتمديد مرتين، الأولى لمدة ثلاثة أيام بدء من تاريخ 26-6-2014 ولغاية 29-6-2014، والثانية كانت بتاريخ 6-7-2014.

[49] يقول السيد يعرب أبو سعيفان في هذا الصدد: "إن انقطاع النت والكهرباء وتأخر بعض المجالس بالتوافق على مرشحيهم هو ما أوجب تمديد الفترة الزمنية الخاصة باستقبال الترشيحات من المجالس المحلية".

المزيد من الوقت للفاعليات الأهلية والمجالس المحلية لاستكمال مرشحيها، وتجدر الإشارة هنا إلى استقالة عضويين من اللجنة التحضيرية وهما، محمد قطيفان [50] وعدنان الحلقي [51].

بلغ عدد المجالس التي سمت مرشحين لها 65 من أصل 76 مجلس محلي [52]، كما قدمت عدة فاعليات مرشحين عنها وهم: مجلس قيادة الثورة، نقابة المحامين الأحرار، رابطة أهل حوران، نقابة المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين الأحرار، هيئة حوران الإسلامية عطاء. تم تنظيم المؤتمر الانتخابي لمجلس المحافظة من قبل لجنة انتخابية شكلتها نقابة المحامين بتاريخ 2-9-2014 لينجم عنها انتخاب أعضاء المجلس ورئيسه ونائبه وأمين السر [53]، في حين تم تشكيل المكاتب التنفيذية في اجتماع لاحق تم بتاريخ 4-9-2014 ليكتمل بذلك مجلس المحافظة [54]. تعرضت عملية إعادة تشكيل مجلس المحافظة لانتقادات من عدة جهات وهو ما اقتضى رداً من قبل نقابة المحامين الأحرار للتأكيد على استقلاليتها وعلى قانونية الإجراءات المتبعة في تشكيل المجلس [55].

ويشار إلى تأخر وزارة الإدارة المحلية في الاعتراف بالمجلس بحجة عدم استكماله للأوراق القانونية، وهنا مورست ضغوط على الحكومة المؤقتة من قبل فاعليات تُرجمت بإصدار قرار من رئيس الحكومة السورية المؤقتة بالاعتراف بالمجلس بتاريخ 2014-12-17 [56].

---

[50] نص استقالة السيد محمد قطيفان، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 22-6-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/ein3sx.

[51] قرار استقالة السيد عدنان الحلقي، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لتشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 30-6-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/uyQgwz

[52] يهدف ملامسة هموم الناس والاستجابة لاحتياجاتهم .. مجلس محافظة درعا، من الخارج إلى الداخل، العدد 144، تاريخ 23-11-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/S3wQaL. أوضح عضو اللجنة التحضيرية يعرب أبو سعيفان في حوار أجري معه أن جميع المجالس المحلية رفعت ترشيحات باستثناء مجلس السفيرة الذين أرادو مرشحين لهم عوضاً عن مرشح، أما الفرق بين 65 و76 فهي أن 65 مجلس رفعت ترشيحات ممهورة بالختم الرسمي أما البقية فرفعت ترشيحات بتواقيع أعضائها.

[53] محضر جلسة انتخاب مجلس محافظة درعا، صفحة فيس بوك، اللجنة التحضيرية لانتخابات مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 4-9-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/Q0Qspt، كذلك بيان تشكيل مجلس محافظة درعا.موقع يوتيوب، رابط إلكتروني http://goo.gl/qknPRT،

[54] محضر تشكيل المكاتب التنفيذية لمجلس محافظة درعا، اللجنة التحضيرية لانتخابات مجلس محافظة درعا في الداخل، تاريخ 4-9-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/8hon6l

[55] بيان صادر عن نقابة المحامين السوريين الاحرار – فرع درعا، نقابة المحامين الأحرار -فرع درعا-صفحة فيس بوك، تاريخ 6-9-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/6Rfevp ، وللتأكيد على قانونية الإجراءات المتبعة في تشكيل مجلس المحافظة يقول السيد يعرب أبو سعيفان: "تشكلت لجنة انتخابية مكونة من أربعة أعضاء من نقابة المحامين الأحرار في محافظة درعا وبرئاسة نقيب المحامين للإشراف على سير العملية الانتخابية". يشير البعض إلى وجود مخالفة قانونية تتمثل بتولي السيد **مالك الزوباني** منصباً في المكتب التنفيذي علماً أنه من اللجنة التحضيرية التي لا يجوز لها الترشح لمناصب داخل مجلس المحافظة.

[56] نص قرار الحكومة المؤقتة القاضي باعتماد مجلس محافظة درعا ومكتبه التنفيذي، صفحة فيس بوك، وزارة الإدارة المحلية -الإدارة العامة لشؤون المجالس المحلية، تاريخ 17-12-2014، رابط إلكتروني http://goo.gl/8gf5pD، وهنا أصدرت مجموعة من الفاعليات بيانات تؤكد فيها على دعم مجلس المحافظة وتطالب بالاعتراف به من قبل الحكومة المؤقتة منها، اتحاد المجالس المحلية في محافظة درعا، قوى الحراك الثوري في الداخل، مؤسستي نبأ وبقين الإعلاميتين.....الخ

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - **Fax.** +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org